الأمم المتحدة

A/67/522*

الجمعية العامة

Distr.: General
17 October 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا للحالة المالية للأمم المتحدة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويستكمل المعلومات المقدمة في التقرير السابق للأمين العام (A/66/521/Add.1).

ويناقش التقريرُ القوةَ المالية للمنظمة بناء على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة، والأنصبة المقررة غير المدفوعة، والموارد النقدية المتاحة، والمدفوعات التي تستحق على المنظمة للدول الأعضاء و لم تُسدد بعد.

وقد كانت المؤشرات المالية في مجملها سليمةً عموما في عام ٢٠١٢ حيث زاد عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها بالكامل، وانخفضت قيمة الأنصبة المقررة غير المدفوعة بالنسبة لجميع الفئات باستثناء المحاكم الدولية، وحدث بعض التحسن في مستوى المستحقات غير المسددة للدول الأعضاء. وسيكون رصيد النقدية في نهاية العام موجبا بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية والمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن المتوقع أن تتعرض الميزانية العادية لضيق في موارد النقدية في الأشهر الأخيرة من العام وسترهن النتيجة النهائية إلى حد بعيد بحجم الاشتراكات الواردة.

بالرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها إزاء المنظمة بالكامل، لا يزال هناك قدر كبير من الأنصبة المقررة لم يُسدد بعد. ولا تزال السلامة المالية للمنظمة مرهونةً بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المقرر.

* أعيد إصدار الوثيقة لأسباب فنية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

181012 171012 12-55357 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي عرضها الأمين العام على الجمعية العامة في تقريره السابق (A/66/521/Add.1). ويقدم التقرير أيضا استعراضا للمؤشرات المالية للمنظمة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إضافة إلى توقعاتٍ منقحة لما ستكون عليه حالتها المالية في نهاية عام ٢٠١٢.

٢ – ويتناول التقرير الحالةَ المالية للأمم المتحدة مستندا في ذلك إلى أربعة مؤشرات مالية رئيسية استُخدمت لقياس مدى قوة المنظمة، وهي: الأنصبة المقررة، والأنصبة المقررة غير المدفوعة، والموارد النقدية المتاحة، والمدفوعات المستحقة على المنظمة للدول الأعضاء ولم تُسدد بعد.

ثانيا – استعراض الحالة المالية حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

٣ – يبين استعراض الحالة المالية حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ انخفاضا في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية (من ٤١٥ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٤١٢ ٢ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وتلك المقررة لعمليات حفظ السلام (من ٦٥١ ٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٦٤٤ ٤ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وللمحاكم الدولية (من ٢٨٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٢٣٢ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). أما الأنصبة المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر فقد بلغت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ما قدره ٣٤١ مليون دولار، ولم تُعتمد للمخطط العام أنصبةٌ جديدة في عام ٢٠١٢. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، زاد مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة المعتمدة للميزانية العادية والمحاكم الدولية عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١١، بينما انخفض عما كان عليه في نهاية ذلك العام بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر.

ألف – الميزانية العادية

٤ – قلّت الأنصبة المقررة للميزانية العادية في عام ٢٠١٢ عن الأنصبة المقررة لها في عام ٢٠١١ بما قدره ٣ ملايين دولار. وبلغ إجمالي المدفوعات حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ما مجموعه ٢ بليون دولار، أي أنه زاد عن حجم المدفوعات الواردة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بما مبلغه ١١٢ مليون دولار. وكانت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة

حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أقل من مثيلتها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بما قدره ١٢ مليون دولار، وبلغت في هذين التاريخين على التوالي ٨٥٥ مليون دولار و ٨٦٧ مليون دولار.

٥ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سدّدت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل ١٢٩ دولة أي أنه قلّ بدولتين عن العدد المسجل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويود الأمين العام التقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء الـ ١٢٩ التي وفّت بالكامل بالتزاماتها لصالح الميزانية العادية ويحث الدول الأعضاء المتبقية البالغ عددها ٦٣ دولة على الاقتداء بها.

٦ - وقد قلّ مبلغ الأنصبة المقررة غير المدفوعة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (٨٥٥ مليون دولار) عما كان عليه في العام الماضي (٨٦٧ مليون دولار)، إلا أنه ما زال مركّزا إذ إن نسبة ٩٦ في المائة منه مستحقة على أربع دول أعضاء في حين تستحق نسبة ٤ في المائة على بقية الدول الأعضاء الـ ٥٩ التي لم تسدد أنصبتها بعد. ومن الواضح أن الصورة النهائية بالنسبة لعام ٢٠١٢ ستعتمد إلى حد بعيد على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء في الشهور المقبلة.

٧ - وتشمل الموارد النقدية للميزانية العادية الصندوق العام الذي تُدفع له الأنصبة المقررة؛ وصندوق رأس المال المتداول الذي حددت الجمعية العامة رصيده بمبلغ ١٥٠ مليون دولار؛ والحساب الخاص. وبلغت الموارد النقدية المتاحة للميزانية العادية في نهاية عام ٢٠١١ وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ما قدره ٩٤ مليون دولار و ١٤٩ مليون دولار على التوالي، دون احتساب صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. ويُنتظر أن تناهز المبالغ المسددة عن الربع الأخير من السنة نحو ٧٧٦ مليون دولار، أي أنه من المتوقع أن يكون مركز النقدية الخاص بالميزانية العادية متعسرا في نهاية السنة. ومن الواضح، مع ذلك، أن الحالة النهائية ستتوقف على نوعية الإجراءات التي ستتخذها الدول الأعضاء المشار إليها أعلاه.

باء - عمليات حفظ السلام

٨ - يؤدي الطلب المتغير على أنشطة حفظ السلام إلى صعوبة التنبؤ بالنتائج المالية. ويضاف إلى ذلك أن أنشطة حفظ السلام لها فترة مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه لا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ كما أن الأنصبةَ المقررة تُعتمد لكل عملية على حدة؛ وبما أنه لا يمكن إصدار رسائل الإشعار بالأنصبة المقررة إلا بما لا يتجاوز فترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل البعثة، فهي

تصدر لفترات مختلفة على مدار السنة. وتعقِّد كل تلك العوامل أي مقارنة تُجرى بين عمليات حفظ السلام والميزانية العادية.

٩ - وكان مبلغ الأنصبة المقررة غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ما قدره ١,٨٥ بليون دولار، مما يعكس انخفاضا عن المبالغ غير المدفوعة في كل من نهاية عام ٢٠١١ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بما قدره ٧٧٥ مليون دولار و ١,٥ بليون دولار على التوالي. ويعزى المستوى الحالي للأنصبة المقررة غير المدفوعة، في جزء منه، إلى انخفاض مستوى الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ في انتظار اعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة عن عام ٢٠١٣.

١٠ - ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبلغ الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة وتوقيت ورودها، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة في التقيد التام بمواعيد دفع أنصبتها المقررة. ولذلك يود الأمين العام أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى الدول الأعضاء الـ ٣٢ التي كانت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ قد سددت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام. وهذه الدول هي: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وبوركينا فاسو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، وليبيا، وملاوي، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهولندا. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة بالكامل يزيد عما كان عليه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بـ ١٤ دولة.

١١ - وكان رصيد النقدية المتاح لعمليات حفظ السلام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ يفوق ٣,٧ بلايين دولار، منه ٣,٢ بلايين دولار في حسابات البعثات العاملة و ٣٥١ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة و ١٣٠ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

١٢ - وفيما يتعلق بالمدفوعات المستحقة للدول الأعضاء التي لم تسدد بعد، كان مجموع المبلغ المستحق للدول الأعضاء في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ما قدره ١,٠٦٢ مليون دولار. واستحق من هذا المبلغ ما قدره ٣٤٩ مليون دولار عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة، وما قدره ٥٥٠ مليون دولار عن المطالبات الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات المتعلقة بالبعثات العاملة، وما قدره ٨٦ مليون دولار عن المطالبات المقدمة وفق المنهجية

القديمة بشأن المعدات المملوكة للوحدات في البعثات المغلقة، وما قدره ٧٦ مليون دولار عن طلبات التوريد، وما قدره مليون دولار عن مطالبات التعويضات المتعلقة بالوفاة والعجز. وبعد سداد المدفوعات الأخيرة لفائدة الدول الأعضاء، كانت المبالغ المستحقة عن القوات ووحدات الشرطة المشكلة بالنسبة للبعثات العاملة مسددة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حتى آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر، فيما عدا المبالغ المستحقة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وذلك بسبب عدم توافر النقدية الكافية في الحسابات الخاصة لتلك البعثات. وكانت المبالغ المستحقة عن بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات العاملة مسددة هي الأخرى حتى آب/أغسطس، باستثناء المبالغ المستحقة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكان ذلك أيضا بسبب عدم كفاية النقدية في الحسابات الخاصة لتلك البعثات. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، انخفض مجموع المبلغ المستحق فعليا للدول الأعضاء إلى ٤٢٤ مليون دولار بعد أن وصل إلى ١ ٠٦٢ مليون دولار في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أنه في أيار/مايو ٢٠١٢، كان متوقعا لحجم المبالغ غير المدفوعة المستحقة للدول الأعضاء التي تزوّد عمليات حفظ السلام بقوات وأفراد شرطة ومعدّات أن يبلغ ٦٧٨ مليون دولار عند نهاية السنة (انظر الوثيقة A/66/521/Add.1). وعلى ضوء التوقّعات المنقحة، أصبحت القيمة المتوقعة للمبلغ غير المسدّد عند نهاية السنة تساوي حوالي ٥١٢ مليون دولار، وهو ما يقل عن القيمة المتوقعة في أيار/مايو وعن القيمة الفعلية المقيّدة بـ ٥٢٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. والأمين العام ملتزم بالوفاء بالالتزامات المستحقة للدول الأعضاء المساهِمة بقوات ومعدّات في أقرب وقت ممكن، وهو يودّ في هذا الصدد طمأنة الدول الأعضاء إلى أنه يَجري رصد التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام عن كثب. ومع أن سداد أكبر قيمة ممكنة من المدفوعات ربع السنوية للدول الأعضاء في ظل المتاح من النقدية يعدّ أمرا ذا أولوية، فإن المنظمة ما زالت تعوِّل على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المقرر، وعلى سرعة الانتهاء من إبرام مذكرات التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بخصوص توفير المعدات.

جيم – المحاكم الدولية

١٤ – يُقصد بالمحاكم الدولية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية المنشأة حديثا لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد سجّلت الأنصبة المقرّرة غير المسدّدة للمحاكم الدولية زيادة طفيفة إذ بلغت قيمتها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ما قدره ٦٣ مليون دولار، مقابل ٥٦ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

١٥ – غير أنه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان عدد الدول الأعضاء التي سدّدت كامل أنصبتها المقرّرة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين يبلغ ٩٥ دولة، بزيادة دولتين عن العدد المسجل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويودّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ٩٥ التي وفت بالتزاماتها كاملة، ويحث سائر الدول الأعضاء على سداد أنصبتها المقرّرة للمحاكم الدولية كاملةً وفي الوقت المقرر.

١٦ – ولدى المحاكم الدولية حاليا رصيد موجب من الموارد النقدية. غير أن المركز النهائي سيتوقف على المدفوعات الواردة من الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٢.

دال – المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٧ – قُسّم ما مجموعه ١,٨٧ بليون دولار إلى أنصبة مقرّرة في إطار الحساب الخاص للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ووفقا للترتيبات التي وُضعت لتمويل المخطّط العام، اعتمدت ١٨٠ دولة عضوا نظام التسديد المتعدّد السنوات، بينما اعتمدت ١٢ دولة عضوا خيار التسديد على دفعة واحدة. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغ مجموع ما سُدّد من الأنصبة المقررة ١,٨٦ بليون دولار، وبقي مبلغ ٤,٦ ملايين دولار غير مسدّد. ونتيجة لذلك، ما زال لدى مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر أرصدة نقدية قوية.

١٨ – وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كانت ١٤٩ دولة عضوا قد سدّدت كامل أنصبتها المقرّرة للمخطط العام لتجديد مباني المقرّ. ويود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لتلك الدول الأعضاء الـ ١٤٩، ويحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها لضمان تنفيذ المشروع ضمن الإطار الزمني المقرّر.

ثالثاً – استنتاجات

١٩ – المؤشرات المالية لعام ٢٠١٢ سليمة في مجملها. ويُتوقّع لحجم المدفوعات غير المسدّدة المستحقّة للدول الأعضاء أن ينخفض عند نهاية العام. وستتوافر أرصدة نقدية موجبة لدى عمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية والمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن المتوقع أن تشهد الميزانية العادية ضيقا في موارد النقدية في الأشهر الأخيرة من العام، وإن كانت النتيجة النهائية للميزانية العادية ستتوقف على الاشتراكات الواردة خلال الربع الأخير.

٢٠ – وشهد حجم الأنصبة المقرّرة غير المدفوعة انخفاضا عمّا كان عليه في السنة الماضية في جميع الفئات باستثناء المحاكم الدولية. وازداد عدد الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها، فقد كان عددها ٣١ دولة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مقابل ١٨ في السنة الماضية.

٢١ – ويود الأمين العام أن يتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى الدول الأعضاء الـ ٣١ التي كانت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ قد سدّدت كامل أنصبتها المقرّرة المستحقة والواجبة السداد، وهي: أستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وبوركينا فاسو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، وليبيا، وملاوي، وموناكو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهولندا.

٢٢ – وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الدول الأعضاء التي سددت التزاماتها للمنظمة بالكامل، لا يزال هناك مبلغ كبير من الأنصبة المقرّرة لم يُسدد بعد.

٢٣ – ولا تزال السلامة المالية للمنظمة مرهونة بوفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملةً وفي الوقت المقرر.